الأمم المتحدة

A/C.2/68/L.40

الجمعية العامة

Distr.: Limited
7 November 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٦ من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

فيجي*: مشروع قرار

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٦/١٨٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٣٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/٢٥٢ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ٦٢/١٨٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٦٣/٢٠٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٦٤/١٨٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ٦٥/١٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و ٦٦/١٨٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٦٧/١٩٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

13-55285 (A) 111113 111113

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير أيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٤٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٢٠٠٨/٣ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، و ٢٠٠٩/٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ٢٠١٠/٢ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، و ٢٠١١/١٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، و ٢٠١٢/٥ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، المتعلقة بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، وإذ تحيط علما بقرار المجلس ٢٠١٣/٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣[(١)] وأقرهما الجمعية العامة[(٢)]، وإلى التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في مرحلتها الثانية التي عقدت في مدينة تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[(٣)] وأقرهما الجمعية العامة[(٤)]،

وإذ تشير إلى أن قرار مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات ١١٧٩، الذي اتخذه مجلس الاتحاد في دورته لعام ٢٠٠١، تضمن موافقة المجلس على عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات على أعلى مستوى وعلى مرحلتين، تُعقد الأولى في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وتُعقد الثانية في تونس العاصمة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وإذ تحيط علما بنتائج دورتي مؤتمر القمة العالمي؛

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٥)]،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[(٦)]،

---

(١) انظر الوثيقة A/C.2/59/3، المرفق.

(٢) انظر القرار ٥٩/٢٢٠.

(٣) انظر الوثيقة A/60/687.

(٤) انظر القرار ٦٠/٢٥٢.

(٥) القرار ٦٠/١.

(٦) القرار ٦٥/١.

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة ''لمستقبل الذي نصبو إليه''[٧]،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي[٨]،

وإذ تلاحظ تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٣ في جنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣،

وإذ تلاحظ أيضا إنشاء اللجنة المعنية بتقنية النطاق العريض لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإذ تحيط علما بوثيقة ''أهداف تقنية النطاق العريض لعام ٢٠١٥'' التي تحدد أهدافا لجعل سياسة تقنية النطاق العريض عالمية وزيادة توفير هذه التقنية بأسعار ميسورة وزيادة الإقبال عليها دعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تحيط علما أيضا بتقرير اللجنة المعنية بتقنية النطاق العريض المعنون حالة تقنية الاتصال السريع لعام ٢٠١٣: تحقيق عالمية النطاق العريض، الذي يوفر تقييما لتلك الأهداف في كل بلد على حدة وحالة النطاق العريض في العالم ككل، فضلا عن تقرير اللجنة المعنون مضاعفة الفرص الرقمية: تعزيز إدماج النساء والبنات في مجتمع المعلومات، الذي خلص إلى وجود فجوة رقمية جنسانية تتمثل في أن عدد النساء المستخدمات للإنترنت يقل عن عدد الرجال بنحو ٢٠٠ مليون نسمة ويلاحظ أنه في حالة عدم اتخاذ إجراءات إضافية لزيادة وصول النساء والبنات إلى تكنولوجيا النطاق العريض، من الممكن أن تنمو هذه الفجوة الرقمية لتصل إلى ٣٥٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٥.

وإذ تقر بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، خاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمحافظة في الوقت نفسه على ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تلاحظ انعقاد الدورة السادسة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣،

---

(٧) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٨) A/68/65-E/2013/11.

وإذ تسلم بضرورة الاحترام الكامل للسيادة الوطنية والقانون الدولي عند النظر في مسألة تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية من جميع جوانبها؛

وإذ تلاحظ أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع على احترامها وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ كذلك أن تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه، على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة بالموضوع، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[٩]، ستزيد من إثراء مجتمع المعلومات،

وإذ تنوه بالاتجاهات الإيجابية في إمكانية الاتصال وتوافر الخدمات بأسعار ميسورة على الصعيد العالمي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، خاصة الزيادة المستمرة في الوصول إلى شبكة الإنترنت لتشمل ثلث سكان العالم والانتشار السريع للهواتف المحمولة واستخدام الإنترنت بالأجهزة المحمولة، وزيادة توافر محتويات الإنترنت بلغات متعددة وظهور خدمات وتطبيقات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يوفر إمكانية كبيرة لتطوير مجتمع المعلومات،

وإذ تلاحظ أن ابتكارات عديدة في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من قبيل استخدام الإنترنت بالأجهزة المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت والحوسبة السحابية لم تكن متوخاة عند انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، وأن هذا المجال الدينامي يتطلب من جميع الجهات المعنية التكيف باستمرار مع تلك الابتكارات،

وإذ تسلم بأن الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية لوضع تصور لأثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على التنمية وتطويره، وإذ تشجع المجتمع الدولي والجهات المعنية على دعم جهود البلدان النامية الساعية إلى تسخير فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق هدف القضاء على الفقر، بوصفه هدفا رئيسيا من أهداف التنمية المستدامة،

---

(٩) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر – ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

وإذ تشدد، مع ذلك، على أنه بالرغم من التقدم المحرز مؤخرا، لا تزال توجد فجوة رقمية كبيرة ومتنامية بين البلدان من حيث توافر تكنولوجيا النطاق العريض واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ويسر تكاليف ذلك، وإذ تؤكد أيضا على ضرورة سد الفجوة الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل من قبيل رسوم الربط الشبكي الدولي لاستخدام الإنترنت، وكفالة استفادة الجميع من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإذ تعيد التأكيد على ضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بفعالية أكبر لتعزيز بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستدام شامل وعادل وتنمية مستدامة،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، خاصة على التنمية، وما كشفت عنه من مواطن ضعف وأوجه عدم تكافؤ هيكلية قائمة منذ أمد طويل، وإذ تؤكد أن عملية التعافي باتت مهددة بعوامل منها عمق واتساع نطاق الضائقات المالية التي تواجه اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، وأنه يتعين حل المشاكل العامة التي تواجه الاقتصاد العالمي، بطرق تشمل الإنجاز التام لعملية إصلاح النظام والهيكل الماليين العالميين،

وإذ تعرب عن القلق إزاء أن الآثار السلبية للتحديات التي توجه الاقتصاد العالمي تظل تضر بقدرة البلدان النامية على التطور وسد الفجوة الرقمية،

وإذ تعرب عن القلق أيضا إزاء الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توفير تكنولوجيا النطاق العريض، وكذلك إزاء الأبعاد الجديدة التي اتخذتها الفجوة الرقمية،

وإذ تسلم بأنه ينبغي التصدي لعدم بناء القدرات اللازمة للاستخدام المثمر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تخطي الفجوة الرقمية،

وإذ تسلم أيضا بأن عدد مستخدمي الإنترنت آخذ في النمو وبأن طابع الفجوة الرقمية آخذ هو أيضا في التغير من فجوة تتبدى في توافر الإنترنت إلى فجوة في جودة الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها، والقيمة التي يمكن أن يجنوها من ذلك، وإذ تسلم في هذا الصدد بضرورة تحديد أولويات استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال اتباع نهج ابتكارية، بما فيها النهج القائمة على تعدد الجهات المعنية، في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية،

وإذ تسلم كذلك بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تشكل عناصر تمكين بالغة الأهمية للنمو والاستثمار الاقتصاديين، تعود بمنافع بالنسبة للعمالة والرفاه الاجتماعي وأن الانتشار المتزايد لتلك التكنولوجيات داخل المجتمع قد أحدث آثارا عملية على سبل تقديم الحكومات للخدمات، وتواصل الأعمال التجارية مع المستهلكين، ومشاركة المواطنين في أوجه الحياة العامة والخاصة،

وإذ تسلم بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ تشدد على الدور الهام للحكومات في الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في صوغ السياسات العامة وفي توفير الخدمات العامة التي تلبي الاحتياجات والأولويات الوطنية، بمشاركة جهات معنية أخرى، حسب الاقتضاء، لدعم جهود التنمية الوطنية،

وإذ تسلم بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في العديد من البلدان،

وإذ تعيد التأكيد على الفقرات ٤ و ٥ و ٥٥ من إعلان المبادئ المعتمد في جنيف في عام ٢٠٠٣، وإذ تسلم بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والأفكار والمعارف أمور أساسية في مجتمع المعلومات وتعود بالنفع على التنمية،

وإذ تدرك التحديات التي تواجه الدول، خاصة البلدان النامية، في مكافحة الجريمة الإلكترونية، وإذ تشدد على ضرورة تعزيز أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل منع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية ومحاكمة من يستخدمونها في تلك الأغراض ومعاقبتهم،

وإذ تقر بأن الإنترنت عنصر أساسي في بنية مجتمع المعلومات ومرفق عالمي في متناول الجميع،

وإذ تسلم بأن التدفق الحر للمعلومات والمعارف والبيانات له أهمية أساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهمية حاسمة للتنمية، وإذ تعرب عن القلق، في هذا الصدد، إزاء ممارسة الحكومات والأعمال التجارية الأجنبية للاعتراض والتشويه غير المشروعين لاتصالات وبيانات المواطنين والأعمال التجارية وأعضاء الحكومات، وإذ تشدد على أن ذلك يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي والسيادة الوطنية والحقوق

الفردية، وأنه يخالف مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأغراضه والتعايش السلمي بين البلدان، وإذ تؤكد من جديد على ضرورة قيام الدول الأعضاء بمناقشة هذه المسائل بشكل علني والتعاون في المنتديات الحكومية الدولية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالموضوع لضمان تطوير حوكمة دولية ملائمة فيما يتعلق بالأمن الحاسوبي،

وإذ تسلط الضوء، في هذا السياق، على أهمية مناقشة المسؤوليات المنوطة بكل جهة معنية،

وإذ تسلم بضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وأن تتم بمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، كما هو معلن في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات،

وإذ تسلم أيضا بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته، باعتباره منتدى للحوار بين الجهات المعنية المتعددة بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة ٧٢ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، بما يشمل مناقشة المسائل المتعلقة بالسياسات العامة المتصلة بالعناصر الأساسية لإدارة الإنترنت، مع التنويه بالنداءات التي تدعو إلى إدخال تحسينات على أساليب عمل المنتدى، وإذ تحيط علما بتوصيات الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت والتابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تشير إلى قرارها أن تنظر الدول الأعضاء مرة أخرى في الجمعية العامة في مدى استصواب استمرار منتدى إدارة الإنترنت في أداء عمله، في سياق استعراض يجري في عام ٢٠١٥ لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور ١٠ سنوات على انعقادها،

وإذ تكرر التأكيد على أهمية العملية التي ترمي إلى تعزيز التعاون بما يتسق تماما مع الولاية المنصوص عليها في برنامج عمل تونس والحاجة الملحة إلى الاضطلاع بها، وضرورة تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات من الاضطلاع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا، وإذ ترحب بإنشاء الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون والتابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الذي سيتقدم بتوصيات بشأن كيفية تنفيذ تلك الولاية بصورة كاملة بوصفها من المساهمات المقدمة إلى الجمعية العامة من أجل مؤتمر القمة الذي ستعقده للاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

وإذ تعيد التأكيد على أنه من المقرر أن يتابع الأمين العام، من خلال عمليتين منفصلتين، ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وتحديدا العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، وإذ تسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى،

وإذ تعيد التأكيد أيضا على الفقرات من ٣٥ إلى ٣٧ ومن ٦٧ إلى ٧٢ من برنامج عمل تونس،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت التي عقدت في أثينا في عام ٢٠٠٦، وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠٠٧، وفي حيدر أباد، الهند، في عام ٢٠٠٨، وفي شرم الشيخ، مصر، في عام ٢٠٠٩، وفي فيلنيوس في عام ٢٠١٠، وفي نيروبي في عام ٢٠١١، وفي باكو، في عام ٢٠١٢، وفي بالي، إندونيسيا، في عام ٢٠١٣،

وإذ تلاحظ عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي ينظمه سنويا الاتحاد الدولي للاتصالات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي أصبح منتدى رئيسيا للنقاشات التي تجريها جهات معنية متعددة بشأن المسائل الهامة المتصلة بعملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وإذ تلاحظ أن سمات الشمول والانفتاح والتركيز المواضيعي في المنتدى عززت استجابته للجهات المعنية وأسهمت في زيادة المشاركة المباشرة ومن على البعد فيه،

وإذ تؤكد من جديد على دور الجمعية العامة في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي سيجرى عام ٢٠١٥، على النحو الذي نوه به مؤتمر القمة العالمي في الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس، وإذ تشدد على أهمية إطلاق عملية تحضيرية لمؤتمر القمة، بالاستفادة من التجارب المكتسبة من مرحلتي القمة العالمية،

وإذ تضع في اعتبارها أن مؤتمر القمة قد عقد برعاية الأمين العام للأمم المتحدة، مع مساهمة الاتحاد الدولي للاتصالات في التحضير له، بالتعاون مع الهيئات المهتمة في الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى فضلا عن البلدان المضيفة،

وإذ تلاحظ المبادرات التي قامت بها كيانات الأمم المتحدة من قبيل الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، للمساهمة في العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العام،

وإذ تسلم بالدور الفريد للشباب والتحديات الماثلة أمامهم والفرص المتاحة لهم، في عالم شديد الترابط، وإذ تلاحظ مؤتمر القمة العالمي للشباب لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عقد في كوستاريكا، في الفترة من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، كمساهمة في المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في ميدان تسخير تكنولوجيا الاتصالات من أجل التنمية،

وإذ تسلم بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تحقيق التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع الجهات المعنية،

وإذ ترحب، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمري القمة لوصل أفريقيا بالإنترنت في كيغالي في عام ٢٠٠٧ وفي القاهرة في عام ٢٠٠٨، وبعقد مؤتمر القمة لوصل رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك في عام ٢٠٠٩، وبعقد اجتماع بلدان الكومنولث في كولومبو في عام ٢٠١٠، وبعقد الجمعيتين الأولى والثانية المعنيتين ببرنامج العمل الرقمي للاتحاد الأوروبي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وبعقد مؤتمر القمة المعني بوصل الأمريكتين بالإنترنت في بنما في عام ٢٠١٢، وبعقد مؤتمر القمة المعني بوصل الدول العربية بالإنترنت في قطر في عام ٢٠١٢، وبعقد مؤتمر القمة المعني بوصل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالإنترنت في تايلند في عام ٢٠١٣، وبعقد مؤتمر القمة لتحويل أفريقيا في كيغالي، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وبالحوار الأوروبي السنوي بشأن إدارة الإنترنت، وبمشروعي طريق المعلومات السريع لأمريكا الوسطى وطريق المعلومات الفائق السرعة العابر لبلدان المنطقة الأوروبية الآسيوية، وهي مبادرات إقليمية ترمي إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية للتعجيل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

١ - **تسلم** بأنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة للتحديات في مجال التنمية، خاصة في سياق العولمة، بوسعها تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة والقدرة على المنافسة والحصول على المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي، مما سيساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نموا، في الاقتصاد العالمي؛

٢ - **تسلم أيضا** بالنمو السريع لشبكات تقنية الاتصال بالنطاق العريض، خاصة في البلدان المتقدمة النمو، وإذ تعرب عن القلق إزاء الفجوة الرقمية المتنامية في توفر تقنية

النطاق العريض والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعية الوصول إليها واستخدامها بين البلدان المرتفعة الدخل والمناطق الأخرى، من جهة، وأقل البلدان نموا وأفريقيا باعتبارها قارة، المتأخرة عن بقية مناطق العالم، من جهة أخرى؛

٣ - **تعرب عن القلق** إزاء الفجوة الرقمية في الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفي الاتصال بتقنية النطاق العريض بين البلدان التي تختلف مستويات تنميتها مما يؤثر في العديد من التطبيقات المهمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات من قبيل الحكم والأعمال التجارية والصحة والتعليم، وتعرب أيضا عن القلق إزاء التحديات الخاصة التي تواجه البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، في مجال تقنية النطاق العريض؛

٤ - **تسلم** بوجود فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع الجهات المعنية على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وحصول المرأة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها لها من أجل تمكينها واستفادتها من تلك التكنولوجيات بوجه عام؛

٥ - **تؤكد** على أن التنمية التي يعد بها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بعد بالنسبة لغالبية الفقراء، وتشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية؛

٦ - **تؤكد أيضا** على الدور الهام للحكومات في وضع سياساتها الوطنية وفي توفير الخدمات العامة التي تلبي الاحتياجات والأولويات الوطنية بطرق منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أسس تشمل اتباع نهج يضم جهات معنية متعددة، دعما لجهود التنمية الوطنية؛

٧ - **تسلم** بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في العديد من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد نتيجة للتدفقات بين الشمال والجنوب ويكمله التعاون بين بلدان الجنوب، وتسلم أيضا بأنه يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يكونا أداتين مفيدتين لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٨ - **تسلم أيضا** بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وأن هناك حاجة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية

والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع الجهات المعنية توفير القدر الكافي من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نموا، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

٩ - **تسلم كذلك** بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

١٠ - **تشجع** على تعزيز التعاون بين الجهات المعنية ومواصلته لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف[١] وتونس[٣] من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين الجهات المعنية المتعددة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع برامج العمل المواضيعية الوطنية والإقليمية للجهات المعنية المتعددة، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١١ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى معنية، للقيام سنويا بتنظيم منتدى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي بوصفهما منهاج عمل في إطار متابعة القمة العالمية، بغية تشجيع تهيئة بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

١٢ - **تلاحظ** التقدم الذي أحرزته كيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية والجهات المعنية الأخرى، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ مسارات العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشجع على استخدام مسارات العمل هذه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٣ - **تلاحظ أيضا** تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيد الإقليمي بتيسير من اللجان الإقليمية، على النحو الملاحظ في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي[٨]؛

١٤ - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته وخطته الاستراتيجية، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير موارد جديدة وإضافية في هذا الصدد؛

١٥ - **تقر** بالضرورة الملحة لتسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع في هذا الصدد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من تحقيق التنمية وحافزا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٦ - **تقر أيضا** بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بوصفه آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومخصصة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

١٧ - **تحيط علما** بتقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت[١٠]، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز مشاركة البلدان النامية؛

١٨ - **تؤكد** ضرورة تعزيز مشاركة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى دعم مشاركة الحكومات وجميع الجهات المعنية الأخرى من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛

١٩ - **تدعو** الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية إلى النظر على النحو الملائم في مسألة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية واستخدام الإنترنت وإدارتها في المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٠ - **تعيد التأكيد** على دور الجمعية العامة في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات المقرر تنظيمه عام ٢٠١٥، على النحو المنوه به في الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس؛

٢١ - **تقرر** أن تعقد، في عام ٢٠١٥، مؤتمر القمة المعني باستعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد ١٠ سنوات، وفقا للفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس؛

---

(١٠) A/67/65-E/2012/48 و Corr.1.

٢٢ - **تقرر أيضا** أن تطلق عملية تحضرية لمؤتمر القمة الاستعراضي بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ تتم من خلال لجنة تحضيرية حكومية دولية مفتوحة العضوية، تأتي متفقة مع مرحلتي عملية مؤتمر القمة لمجتمع المعلومات وتستفيد منهما، وتقوم بتحديد جدول أعمال مؤتمر القمة الاستعراضي، ووضع الصيغة النهائية للوثيقة الختامية التفاوضية لمؤتمر القمة، وتحدد طرائق مشاركة الجهات المعنية الأخرى في مؤتمر القمة؛

٢٣ - **تدعو** الحكومات إلى المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة الاستعراضي العام في عام ٢٠١٥ وأن تُمثل في المؤتمر على أعلى مستوى ممكن؛

٢٤ - **تقر** بمساهمات الاتحاد الدولي للاتصالات في مؤتمري القمة بجنيف وتونس وتدعو الاتحاد إلى المساهمة على النحو نفسه في مؤتمر القمة الاستعراضي العام وعمليته التحضيرية؛

٢٥ - **تطلب** إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تقدم توصيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن اعتبارات تعزيز إدارة دولية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية للإنترنت، بمشاركة كاملة من الحكومات، فضلا عن القطاع الخاص والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية والتقنية، والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية، كل بما له من دور خاص، على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل تونس، بوصف ذلك مساهمة مقدمة للجمعية العامة من أجل مؤتمر القمة الذي ستنظمه في عام ٢٠١٥ لاستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بعد عشر سنوات؛

٢٦ - **تطلب** إلى رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن يكفل تصدي الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون لآثار الإدارة الدولية الحالية للإنترنت، بهدف كفالة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولا سيما الإنترنت، على نحو يؤدي إلى تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان الأساسية، خاصة الحق في الخصوصية، في احترام تام للسيادة الوطنية والقانون الدولي، والتقدم بتوصيات إلى اللجنة في دورتها السابعة عشرة، التي ستعقد عام ٢٠١٤، بوصف ذلك مساهمة في الاستعراض العام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٢٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن حالة التحضير لمؤتمر القمة الاستعراضي، مع أخذ أعمال اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية بعين الاعتبار؛

٢٨ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يبين التحديات التي تمثلها الممارسات غير المأذون بها لاعتراض الاتصالات والبيانات وتشويهها والخيارات الممكنة

لتناول مسائل الحق في الخصوصية والسيادة الوطنية والقانون الدولي بوصف ذلك مساهمة في العملية التحضيرية لاستعراض مؤتمر القمة؛

٢٩ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي إطار عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، تقريرا عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته؛

٣٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند المعنون ''تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية''.